تحرك عاجل

محكمة مكافحة الإرهاب تسجن كاتباً

حُكم على الكاتب السعودي زهير كتبي بالسجن أربع سنوات بتهم ذات صلة بنشاطه السلمي. وهو عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وبحاجة إلى رعاية طبية. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

في 21 ديسمبر/كانون الأول حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض على **الدكتور زهير كتبي** بالسجن لمدة أربع سنوات ومنعه من السفر لمدة خمس سنوات أخرى بعد قضاء مدة حكمه، وتغريمه مبلغ 600.000 ريال سعودي (حوالي 26,600 دولار أمريكي)، ومنعه من الكتابة والظهور في وسائل الإعلام لمدة 15 عاماً. كما أمرت المحكمة بحذف حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي، وقررت وقف تنفيذ سنتين من مدة الحكم الصادر بحقه بسبب حالته الصحية، ولكنها أوضحت أنها ستعيد فرضها إذا "اقترف ذنباً" مرة أخرى.

وقد وجدت المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة مكافحة الإرهاب سيئة السمعة، أن الدكتور زهير كتبي مذنب بانتهاك قانون مكافحة الإرهاب في السعودية، ما يسمى بنظام جرائم الإرهاب وتمويله، والمادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بتهم "تهييج الرأي العام" و "إثارة الفتنة" و"تقليل هيبة الحكم عند الناس" .

ويُعتقد أنه قُبض عليه في 15 يوليو/تموز بسبب تعليقات أدلى بها في مقابلة مع برنامج "في الصميم" وبثتها قناة روتانا خليجية الفضائية، انتقد فيها القمع السياسي في المملكة العربية السعودية، وطالب بإجراء اصلاحات، منها تغيير النظام السياسي في البلاد إلى الملكية الدستورية.

ومنذ اعتقاله، احتُجز في ثلاثة مراكز اعتقال مختلفة، حيث تم استجوابه، ويُعتقد بأنه تعرض لإساءة المعاملة. وهو محتجز حالياً في السجن العام بمكة، وبحاجة إلى عناية صحية لأنه ما زال يتعافى من عملية جراحية للسرطان، ويعاني من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم.

يرجى كتابة مناشدات باللغات العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى إطلاق سراح الدكتور زهير كتبي فوراً وبلا قيد أو شرط لأنه سجين رأي، سُجن لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير؛

AMNESTY INTERNATIONAL

- حث السلطات على ضمان حمايته من التعذيب وإساءة المعاملة، والسماح له فوراً بالحصول على الرعاية الطبية التي قد يحتاجها، والسماح لعائلته بزيارته بصورة منتظمة.

ويرجى إرسال المناشدات قبل 23 فبراير / شباط 2016 إلى:

الملك ورئيس الوزراء
صاحب الجلالة الملك سلمان بن العزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
فاكس: (بواسطة وزارة الداخلية):
3125 403 11 966+ (يرجى مواصلة المحاولة)
المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود
وزير الداخلية
وزارة الداخلية
ص.ب 2933، طريق المطار، الرياض 11134
المملكة العربية السعودية
فاكس:3125 403 11 966+ (يرجى مواصلة المحاولة)
المخاطبة : سمو الأمير

وإرسال نسخ إلى :
رئيس هيئة حقوق الإنسان
بندر بن محمد عبدالله العيبان
هيئة حقوق الإنسان
ص.ب 58889، الرياض 11515
طريق الملك فهد
المبنى رقم 3، الرياض
المملكة العربية السعودية
فاكس: 5101 418 11 966+

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم، وإدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني المخاطبة

وإذا كنتم سترسلون المناشدات بعد التاريخ المذكور آنفاً، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم:
UA 181/15. Further information: www.amnesty.org /en/documents/mde23/2351/2015/en/

تحرك عاجل

محكمة مكافحة الإرهاب تسجن كاتباً

معلومات إضافية

ما انفكت السلطات السعودية تقمع جميع أشكال المعارضة والأنشطة السلمية بشكل ممنهج منذ عام 2012، وذلك باستهداف النشطاء والمعارضين. وبحلول مطلع عام 2014، كان معظم المدافعين عن حقوق الإنسان البارزين المستقلين قد سُجنوا او لاذوا بالصمت خوفاً، أو فرُّوا من البلاد. ومُنع معظمهم من السفر بشكل تعسفي وتعرضوا للترهيب والمضايقة على أيدي قوات الأمن، ولا سيما المديرية العامة للمباحث التابعة لوزارة الداخلية، قبل محاكمتهم وإصدار أحكام قاسية بحقهم. وقد حُكم على العديد منهم إثر محاكمات جائرة بشكل صارخ من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة خاصة بقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب.

إن القمع الممنهج للمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السلميين يشكل جزءاً من حملة أكبر شنتها السلطات بهدف إسكات كافة أشكال الانتقاد وكشفت النقاب، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات. ومن بين الأشخاص الذين استُهدفوا نشطاء الدفاع عن حقوق المرأة، وأقرباء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشيعة المعارضون الذين ينتقدون التمييز ضد مجتمعهم، وكل من يتصل بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، من قبيل منظمة العفو الدولية. وقد تحمَّل أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية المستقلة العبء الأكبر من هذا الاضطهاد. وثمة ثمانية من الأعضاء المؤسسين للجمعية خلف القضبان، ممن يقضون مدد أحكامهم، أو ينتظرون نتائج محاكمتهم أمام المحكمة الجزائية المتخصصة. ونشير هنا إلى أن الدكتور عبدالله الحامد والدكتور محمد القحطاني والدكتور سليمان الرشودي والدكتور عبدالكريم الخضر والدكتور عبدالرحمن الحامد، وفوزان الحربي ومحمد البجادي وعمر السعيد يقضون أحكاماً بالسجن لمدد مختلفة تصل إلى 15 عاماً، يعقبها منعهم من السفر لمدة مماثلة، بسبب أنشطتهم السلمية.

ومنذ فبراير/ شباط 2014 استخدمت السلطات قانون مكافحة الإرهاب لاستهداف المزيد من نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السلميين. وشهد اثنان من أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية محاكماتهم مرة أخرى أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بموجب قانون مكافحة الإرهاب الجديد، بعد إدانتهم والحكم عليهم بالتهم نفسها بموجب قوانين أخرى أو من قبل محاكم أخرى. وقُدم ثلاثة آخرون من أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية، ومن بينهم الدكتور عبدالرحمن الحامد، إلى المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، بعد إصدار قانون مكافحة الإرهاب الجديد.

كما استخدمت السلطات السعودية قانون مكافحة الإرهاب لإسكات وحبس عدد من نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين المستقلين. فقد كان المحامي وليد أبو الخير أول مدافع عن حقوق الإنسان في السعودية يُحكم عليه بالسجن بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 في 6 يوليو/ تموز 2014. وهو الآن يقضي حكماً بالسجن لمدة 15 عاماً، يعقبها منعه من السفر لمدة 15 عاماً آخر مع دفع غرامة، وذلك بعد أن أدانته المحكمة بتهم "عدم إطاعة ولي الأمر، ومحاولة النيل من شرعيته"، و"إهانة القضاء والتشكيك في نزاهة القضاة"، و"إنشاء منظمة غير مرخصة"، و"الإخلال بسمعة الدولة من خلال الاتصال بمنظمات دولية"، و"إعداد وتخزين وإرسال معلومات مخلّة بالنظام العام". (أنظر التحرك العاجل رقم: UA 98/14, https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/1546/2015/en/).

الاسم: زهير كتبي/ ذكر